الآراء الواردة
في الملحق تعبر عن وجهات
نظر كتابها

الحريات أولا

الحملة الوطنية من أجل عراق ديمقراطي متحضر

العدد (2038) السنة الثامنة -الاربعاء (9) شباط 2011

http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

وفي بغداد لدينا ساحة للتحرير أيضاً

جعفر المظفر

ما كان بإمكان أحد أن يتنبأ بما حدث في تونس ومصر وبما سيلحقها من ثورات في ساحات عربية أخرى قد يكون العراق من ضمنها.

لقد كان الأمر مفاجأة حقا، لكن عنصر المفاجأة سيخبرنا عن قصور حقيقي في قدرة السياسيين لمعرفة ما يجري تماما تحت قشرة الأرض التي يتحركون عليها.

وكما في الطبيعة كذلك في السياسة، لا تحتاج العواصف والزلازل والبراكين إلى أذونات حكومية لكي تتجمع وتعصف وتنفجر، وحالما يحدث الانفجار فإن عثورالسياسيين بعده على تفسير لما حدث لن ينفعهم ولو قليلا، لأن أوان المعالجة يكون قد فات بعد أن يكون الأمر قد خرج تماما من أيديهم.

كان ديغول هو الذي أسس الجمهورية الخامسة في فرنسا بعد أن قاد مقاومتها ضد الاحتلال النازي الألماني، ولسوف يظل التاريخ يصنفه كواحد من أعظم قادتها و أبطالها الوطنيين التاريخيين. لكن ذلك لم يمنع طلبة فرنسا عن الثورة عليه في عام ١٩٦٨ وبعدما عجزت حكومته عن التناغم مع حاجاتهم الأساسية، مما اضطره إلى إجراء استفتاء فشل من خلاله للبقاء على رأس السلطة لكنه نجح من خلاله للبقاء على رأس التاريخ .

كان خطابه الذي أتى به رئيسا في مرحلة الاستقلال كافيا لإقناع جيل المقاومة وجيل الاستقلال لاختياره رئيسا، لكن ذلك لم يعد يكفي للتعامل مع جيل آخر هو ليس جيله، وحينما عجز عن ذلك اختار التضحية بموقعه كرئيس حكومة بدلا من التضحية بموقعه كقائد. ولذلك اختارته فرنسا الحديثة أبا لها وأطلقت اسمه على مطارها الرئيسي وعلى شواهد كبيرة أخرى وجعلت من قبره مزارا لكل الأجيال.

في القاهرة ظن مبارك أن معركة عبور القناة، تلك التي تمت في حرب أكتوبر، ودوره فيها كقائد للقوة الجوية، ومن ثم أيضا جهوده من أجل تكريس السلام على الحدود مع إسرائيل ستكون كافية لإقناع كل الأجيال القادمة بمشروعية بقائه في السلطة واستمرار السلطة أيضا في أبنائه وأحفاده.

لم يدرك مبارك أن الجيل الجديد الذي ولد في مقابر مصر وفي أزقتها الفقيرة المكتظة هو بحاجة إلى خطاب آخر يجمع بين الخبز والعدالة والكرامة والسلام في وقت واحد.

وبالرغم من الفوارق الكبيرة، بين ديغول فرنسا ومبارك مصر، فإن الأول قد أضاف إلى حسناته حسنة الاستماع إلى رأي الشعب في حين أن الثاني قد أضاف إلى سيئاته سيئة العناد والجهل وسوء التدبير.

وأجد أن ليس من العدالة إجراء مقارنة بين ديغول ومبارك من جهة وبين حكامنا في العراق من جهة أخرى. وحتى حينما تقتصر هذه المقارنة على مبارك وهؤلاء الحكام فلسوف تميل الكفة بلا شك نحو مبارك، على الأقل بما يتعلق – بمأثرة – مشاركته في حرب العبور و– مخزية – مشاركة حكامنا في حرب الاحتلال. وأجد أن كل التراث الذي يمكن أن يتحدث به هؤلاء الحكام هو ذلك الذي يتحدث عن سيئات صدام وليس عن حسناتهم مطلقا.

لقد أفلح حكامنا بالاستمرار في السلطة بسبب الشحن الطائفي الذي وجد طريقه إلى التأثير على العراقيين بسبب جرائم صدام وخطط الإحتلال وجرائم القاعدة، لكن خطأ هؤلاء الحكام هو ذاته خطأ كل حاكم لا يدرك أن قدرة خطابه السياسي على الاستمرار فاعلا ومؤثرا إنما يبدأ من خلال انسجام وتناغم ذلك الخطاب مع حاجات الأجيال المتعاقبة.

وهل نحن بحاجة إلى إدراك أن هنا في العراق فسادا وتخلفا وامتهانا وكذبا وتزويرا يكفي، لو أنه وزع على كل العالم بالتساوي، لأن ينتفض هذا العالم كله في نفس اللحظة، وهل ممكن للخطاب الذي يتعرض لسيئات صدام، والذي لا يملك حكامنا غيره، أن يديم شرعية هذا النظام الخائب والعاجز والمعوق.

وأرى أن الجيل الجديد الذي يعاني من كل ذلك لن يقنع مطلقا بحاكم يتحدث معه عن سيئات حاكم سبقه بينما هو لا يحمل حسنة واحدة، وكلما أمعن حكامنا الحاليون في السرقة والكذب واللف والمراوغة جعلوا قدرة تجاوز شعبنا لفرقته الطائفية وعودته إلى نفسه تبدو ممكنة، وكلما عجلوا أيضا من إمكانية أن يلتقي الشيعي والسني على جسر الأئمة عبورا إلى ساحة التحرير.

ففي بغداد لدينا ساحة للتحرير أيضاً.

كتابة على الحيطان

المثقفون و "فضائل" مجلس محافظة بغداد

عامر القيسي

من فضائل السيد الزيدي رئيس مجلس محافظة بغداد انه لايتعبك في البحث والتقصي عن شخصيته وتحليلها للوصول الى استنتاجات صحيحة لفهم سلوكه وتصريحاته ، فالرجل يقول بكل صراحة عن نخبة من مثقفي العراق بانهم "ثلّة" ومرّة "شلّة" من المأجورين وفي آخر تقليعاته شهود ،على صولاته الايمانية ، من "السكارى" ! والله أعلم ماذا يخبئ السيد الزيدي من مفردات يعبر فيها عن جوّانيته السيكولوجية واتجاهاته المتطرفة في رصد وتعقب المثقفين وتوزيع خياراته الاخلاقية عليهم .

والزيدي ومن معه في مجلسه الموقر منشغلون بامور العباد ، جزاهم الله خيرا ، فهم كجهة تشريعية محلية امطروا اهالي بغداد بسيل من القرارات التي تفك عنهم ضنك العيش وتقلل من معاناتهم اليومية التفصيلية في كل مفاصل الحياة من دون استثناء ، فالمجلس شكّل لجنة عالية الاختصاص للحد من البطالة عبر تشجيع الشركات الاستثمارية على اعادة اعمار بغداد ، وحسب معلومات اكيدة فهناك لجنة خاصة واختصاصية وكفوءة لمعالجة ظاهرة التسول في شوارع بغداد ومفترقاتها وتقاطعاتها المرورية للبحث عن بدائل لهذه الشريحة التي تتسع يوما بعد آخر مثل كرة الثلج ، وحسب علمي فان اللجة الأهم التي شكلها المجلس هي "لجنة فحص المثقفين" وهي من دون تشبيه مثل لجان " السلامة الفكرية " في عهد الدكتاتورية البعثية ، وكاتب المقال كان احد ضحاياها ، عندما اكتشفت اللجنة ان رأسي لايساوي قشرة بصلة ، ولجنة الزيدي ، ان صحت الاخبار ، مهمتها توفير الشروط الضرورية التي تتيح انطلاق الابداعات الكامنة في صدور وعقول المثقفين ، لكن هذه الانطلاقات ينبغي ان تكون ضمن اطارات خاصة وقياسات يحددها الزيدي لاغيره لانه يخشى ان يتم الضغط على اي مثقف ومبدع عراقي ، مما يجعله يفكر بالهجرة وترك البلاد الى غير رجعة ، وهي من الامور التي لايرغبها فهو رجل يحب الولاءات بقدر مقته لهجرة المسيحيين بعد صولاته الناجحة والمنتصرة على جمعياتهم الثقافية على ايدي ميليشيات من نوع خاص برعاية الشرطة الحكومية باعترافهم الشخصي لوسائل الاعلام ، كما حصل للمرة الثانية في صولة رجاله على اتحاد الادباء ، الذي تسربت منه معلومات عن تحوّله الى مخبأ لاسلحة كاتمة للصوت ، ومن الطبيعي اقتحام الاتحاد في اي وقت ومتى شاء السادة في المجلس لان الدستور منحهم حقوق الدهم والتكسير والسرقة واهانة المواطنين وتحويل بغداد الى عاصمة للاشباح ! واللجنة الاهم من كل هذا اللغو الفارغ ، هي لجنة "محاربة الفساد والرشاوى" وهي لجنة على مستوى عال من الكفاءة وهي وحدها من تحملت شرف تنظيف المؤسسات الحكومية في بغداد من السرّق والمرتشين وبجهودها وحدها تحوّلت العراق من أول قائمة الدول الفاسدة الى مصاف السويد والدنمارك من حيث خلو حياتنا العامة والرسمية من الفساد والمفسدين والمرتشين !حتى ان اللجنة وبكل شجاعة استطاعت لملمة قضية الحفارات المرمية على شاطئ دجلة والتي كلّفت الدولة مليارات الدنانيرالعراقية ، من دون توجيه اتهام لاي شخص لان " اتهامات ظنيّة" قد تدفع البلاد الى المجهول على الطريقة اللبنانية وبالتالي من الانفع للكل السكوت وتوجيه التهمة ضد مجهول كالعادة !

ماذا نريد من الزيدي ومجلسه اكثر من هذا ؟

لاشيء طبعا ! لكن الاكيد فوق كل هذا وذاك ان السيد الزيدي مغرم حد النخاع بتوزيع الصفات على المثقفين ، فتارة هم ثلة من المأجورين وأخرى من المخمورين وثالثة شلّة من تجار الخمور الصغار ورابعها هو اتهام مؤسسة مثل المدى تطبع سنويا ٥٠٠ كتاب ثقافي وادبي وعلمي وفكري ، باعتبارها مؤسسة لها اجندة خارجية أو خاصة !

هذا هو رئيس مجلس محافظة بغداد .. فتصوروا !!

كيف نظر نوري جعفر

إلى مصادرة الحريات من قبل المؤسسة الدينية وأتباعها؟

ياسر جاسم قاسم

نوري جعفر

المبادئ:هي مجموعة الافكار التي تربط بينها وحدة الاتجاه في تفسير الظواهر الاجتماعية وغير الاجتماعية التي يتصدى ذلك المبدأ للبحث فيها. أي ان المبدأ بعبارة اخرى لا يتكون بمجرد وجود عدد من الافكار قل او كثر غير المترابطة من حيث علاقاتها الداخلية ببعضها ومن حيث انسجامها في ما يتصل بوحدة الاتجاه فالترابط بين الافكار وانسجامها هو الذي يكون المبدأ ذلك لان الافكار بحد ذاتها وان كانت شرطا رئيسا لتكوين المبدأ إلا أن المبدأ لا يتكون بمجرد توافرها والعلامة نوري جعفر بنظره ان المسيحية مبدأ وكذا الاسلام والبوذية والديمقراطية مبدأ وكذا الشيوعية والنازية وما يجري مجراها وتختلف المبادئ فيما بينها من حيث الاساس في ناحيتين هما :

سعة المبدأ وعمقه أي بعبارة اخرى بمقدار الظواهر الاجتماعية وغير الاجتماعية التي يعالجها ذلك المبدأ من جهة والمدى الذي يتعرض له ذلك العلاج من جهة اخرى .اما الناحية الثانية التي يعالجها نوري جعفر التي تختلف فيها المبادئ فهي المصدر الذي ينبثق عنه فمصدر المسيحية مثلا سماوي بنظر حملتها .على حين ان مصدر الديمقراطية ارضي بنظر اصحابها وكذلك الشيوعية تختلف عن الديمقراطية فبالنتيجة نستطيع ان نقول ان المبادئ تنقسم قسمين من حيث مصدرها بنظر حملتها مبادئ سماوية ومبادئ ارضية كما تنقسم كذلك من حيث سعتها وعمقها في البحث الى مبادئ واسعة عميقة ومبادئ ضيقة سطحية ،هذا مع العلم ان السعة والعمق امران نسبيان .

كما يعرض نوري جعفر لفقرات من الدستور العراقي المكتوب في العهد الملكي ومنها الفقرة السادسة :لا فرق بين العراقيين امام القانون وان اختلفوا في القومية والدين واللغة ويذكر المواد المتعلقة بالحريات من حرية ابداء الرأي والنشر والاجتماع وتاليف الجمعيات والانضمام اليها ويركز كثيرا على عرض فقرات الدستور وذلك لانه اعتبر ان الدستور كوثيقة هي عبارة عن مبدأ او مجموعة مبادئ تتفق عليها الامة ، وعرض نوري جعفر هذا لمواد الدستور مركزا فيها على المواد المتعلقة بجوانب الحريات الشخصية وصيانة هذه الحريات ومواد المساوات بين كل العراقيية والسيادة للامة على نفسها . مبتغيا من وراء ذلك ان يركز المتلقي على جوانب المبادئ التي تخص الحريات الاساسية.

كما يعرض من باب المبادئ حقوق الانسان الذي وضعته هيئة الامم ويركز على هذه الحقوق التي تخص المساواة والحريات ، ومما يميز قراءة نوري جعفر هذه انه يقارن بين المبادئ النظرية التي تضمنها الدستور العراقي الملكي ووثيقة الامم المتحدة وبين واقعها العملي وتصرفات من يدعون انهم يحملونها من ذوي النفوذ وهذا ما سندخل في تفاصيله فيما بعد من هذا الفصل.

والمبدأ في نظر نوري جعفر كالكائن الحي من حيث نشوؤه وضعفه واندثاره يبدأ ضعيفا فاذا كتب له النصر وصادفته ظروف عامة محلية وعالمية ملائمة نما وانتشر وازدهر فالمبادئ تظهر ضعيفة من الناحية المادية ليست لدى اصحابها او حملتها قةو مادية كبيرة في الرجال او السلاح او المال بالنسبة لخصومهم لنشرها بين الناس ولهذا نجد حملتها يستندون لغرض التبشير بها في هذه المرحلة من مراحل نشاطهم المادي والفكري على المنطق النظري والمناقشة والاقناع بوجاهة مبادئهم وخطل المبادئ التي يناوئونها وتتسع الدعوة الى المبدأ الجديد مع الزمن كلما كثر عدد المؤمنين به .ويتم ذلك بالطبع على حساب المبدأ الذي يناوئونه فضعف احدهما معناه قوة الاخر . فاذا كتب البقاء للمبدأ الجديد فانه ينتقل بعد ان يصبح له اتباع ومؤيدون الى المرحلةالثانية : ويسميها نوري جعفر ((مرحلة الاستناد الى النار والحديد)) وهي تسمية خطيرة جدا اذا ما قارنها بالاسس التي نشأت عليها الأديان أي قوة السيف والسلاح .وهذا يعني انه ينتقل الى المرحلة الثانية ،القوة المادية المسلحة ويتوقف نجاحه في هذه المرحلة على ضعف القوة او القوى التي تنازعه البقاء فاذا كتب له الظفر فان ذلك يؤدي الى تقوية الاقلية التي تحمله تقوية مادية ومعنوية ،تلك الاقلية التي جمعتها وحدة الايمان بالمبدأ الجديد او وحدة المصالح المشتركة التي تتمثل في الدفاع عنه ماديا وفكريا، بالسيف والقلم واللسان، الامر الذي تنبثق عنه اكثرية تابعه بمرور الزمن رغبة او رهبة وتتكرر المرحلتان الآنفتا الذكر بالتتابع اذا ما حاول اصحاب المبدأ الجديد الخروج عن الحدود الجغرافية للموقع الذي نشأ ذلك المبدأ فيه، وهنا يضع نوري جعفر مقارناته الخطيرة عندما اعتبر ان الاسلام اجتاز المرحلتين الانفتي الذكر في النطاق المحلي والواسع على السواء واجتازت الديمقراطية والشيوعية المرحلتين المذكورتين في النطاق المحلي واجتازتا المرحلة الاولى في النطاق العالمي ،وهما الانفي المرحلة الثانية في هذا النطاق الواسع الكبير.

فبالتالي المبادئ الناشئة حسب رؤية نوري جعفر تبدأ ضعيفة ثم تقوى شيئا فشيئا يقومها من هو منتفع من المبادئ السابقة ويحتنها من هو سينتفع بالمبادئ الجديدة وسرعان ما تنهار المبادئ القديمة اذا ما كتب الظفر للمبدأ الجديد هذا بغض النظر عن المفاضلة بين القديم والجديد وبغض النظر كذلك عن سلامة الجديد او عدم سلامته من الناحية العملية.

كما يعرض نوري جعفر الى الجوانب النفسية في حالتي الثواب والعقاب وضرب الامثال اثناء السلم والحرب التي يستند اليها من حيث الاساس اصحاب المبادئ الجديدة او المبشرون بها في الاسلام فيذكر كل ايات العقاب الواردة في القران وكذلك ايات الثواب وكذلك الايات التي تدل على الحرب ولبس لامته . ويعتبرها جوانب نفسية بحته استثمرت نوازع الخوف والامل في ان واحد عن طريق العقاب والثواب للافراد الذين تناجيهم.

ويربط نوري جعفر ربطا مهما بين المبادئ والدعوة الى الاصلاح للاوضاع القائمة الفاسدة بمقاييس حملة المبادئ فوسيلة اصلاح المجتمع الفاسد عن طريق المبدا الديمقراطي تختلف كثيرا عن وسيلة اصلاحه عن طريق الشيوعية أي ان المبادئ ذات اهداف عامة متقاربة من حيث الاساس غير انه لا تتفق دائما في الوسائل .

كما يعتبر نوري جعفر ان قضية تغيير بعض المبادئ

القائمة في الدولة كالدساتير وبعض القوانين من اجل الاصلاح للاوضاع القائمة لهو امر اساسي وضروري ،وكانما هو يناغم مرحلتنا الحالية ،فلا ضير ان يغير بعض فقرات الدستور او بعض القوانين في سبيل ارساء بعض الاصلاحات المهمة في البلاد والا نبقى على الاوضاع الفاسدة القائمة بحجة عدم استطاعتنا تغيير الدستور .ويعرض لبعض جوانب تعديل الدستور الامريكي ولما لهذا التعديل من اهمية لانه اتاح قدر اكبر من الحريات ومنها تعديل المادة التاسعة عشرة منه في عام ١٩٢٠م وفيها ادخل حق المرأة في التصويت لانتخاب اعضاء مجلس النواب .ثم ان نوري جعفر يبحث عن الجوانب التطبيقية للمبادئ ويحث على ايجادها والا تكون المبادئ هي عبارة عن حبر على ورق، فالغاية من ايجادها هو التاثير في سلوك الجنس البشري الحاكمين والمحكومين على السواء عن طريق تطبيق نصوصها. وعلى هذا الاساس يمكننا ان نقول انه لا قيمة للمبادئ مهما بلغت من السمو في محتوياتها النظرية من الناحية الواقعية اذا لم يتسن لتلك المبادئ ان تتبناها فئة من الناس نظريا وعمليا. كما ويشير نوري جعفر اشارة سايكولوجية مهمة تتعلق ببناء الانسان كاساس لبناء المجتمعات وهي ان المبادئ نستطيع ان نضخها للمجتمع عبر تغذيتها للاطفال الذين ينشاون بحكم تفاهتهم بمقاييس الكبار من الناحيتين المادية والمعنوية مزودين بمرونة الخضوع للمبدا الجيد اما غرس المبادئ في الكبار المعتادين على اخلاقيات مجتمع معين فهذا امر يتطلب الكثير من المجهود. وينبغي ملاحظة سلوك الافراد كدلالة دالة على تشربهم بالمبادئ الجديدة ومدى التزامهم بها ، وينبه نوري جعفر انه اذا كتب النصر للمبدأ الجديد انضوى تحت لوائه (بالاضافة الى المؤمنين به ايمانا صافيا) بعض الوصوليين او الانتهازيين حفظا لمصالحهم القديمة او املا بالانتفاع في كسب مغانم جديدة كما ان هؤلاء الانتهازيين يكونون من اكثر الناس محافظة على المبدأ الجديد لضمان مصالحهم فتبدأ حالات صراع مجتمعية بينهم وبين الناس بدعوى حفاظهم على المبادئ الجديدة وبالتالي فهم لا يختلفون عن سابقيهم من العهد القديم. ويعلق نوري جعفر على هذه المسالة قائلا بما نصه((فكأن التاريخ البشري ،من ناحية المبادئ والرجال ،صراع بين فئات من الناس ترتبط كل منها بروابط فكرية خاصة –يسميها كارل مانهايم– في علم الاجتماع detached perspectives فاذا انتصرت فئة ما على من ينافسها فان ذلك يعني انتصار المبدأ الذي تؤمن به او تتظاهر بانها تؤمن به . وهذا يتضمن ان يصبح المبدأ المنتصر هو المبدأ السائد على ما يرى نوري جعفر في المجتمع فيخضع له السكان راضين او متذمرين اما من الناحية الفكرية فيعتبر نوري جعفر ان القائمين على المبدأ القديم يسعون الى تقوية ايمان الناس بالمبدا السائد الذي يرتكز عليه النظام القائم، ومما يجعل مهمتهم ليست بالعسيرة هو ان اغلبية الناس لا تميل الى تغيير ما الفته من عقائد وتقاليد ، واذا كانت جماهير الناس بالعهد البدائي (الذي مر به الجنس البشري لاتميل الى تغيير وسائلها المادية واساليبها الآلية في الحياة وهو ما يطلق عليه اسم: technological piety دع عنك مبادؤها في الدين والسياسة والاخلاق فان الانسان الحديث ما زال رغم تحرره من الخضوع للجانب الالي غير راغب من الناحية النفسية في تبديل عقائده وافكاره بشكل سريع .وفي هذا يشير نوري جعفر ومن خلال هذه الافكار الى ان الناس يالفون ما طبعوا عليه او كما يسميه سلامة موسى ان الناس الفوا الكسل فلا يستطيعوا التغيير لمجمل افكارهم وعقائدهم لذلك فان التغيير الفكر او المبدا السائد باخر افضل منه يعتبر من الشجاعة والاستطاعة الانسانية القوية لذلك ربط نوري جعفر المبادئ بالرجال ، والرجال حسب رؤية نوري جعفر ينقسمون قسمين من ناحية صلتهم بالمبادئ :اصحاب المبادئ بغض النظر عن نوعها وسلامتها ، والوصوليون او الانتهازيون الذين مبدؤهم عدم قبول مبدأ معين اللهم الا مبدأ اللامبدأ . اما اصحاب المبادئ فيصنفهم نوير جعفرالى قسمين :اصحاب المبادئ الفاضلة أي التي تهدف الى نشر العدالة الاجتماعية بين الناس ورفع مستوياتهم المادية والفكرية دون تمييز الا على اسا س الايمان بها ،واصحاب المبادئ الفاسدة . وهنا يقول نوري جعفر بما نصه معلقا على هذه الافكار : ((وعندي ان علي بن ابي طالب يقع في قمة الصنف الاول .ويقع الشيطان (كما جاءت سيرته في القرآن) في قمة الصنف الثاني)) ونوري جعفر قد تحدث عن مبادئ علي بن ابي طالب في عدد من الكتب منها (علي ومناوؤه) (والصراع بين الامويين ومبادئ الاسلام) و(فلسفة الحكم عن الامام) حيث ان قراءته لعلي بن ابي طالب قراءة بشرية له وليست من جانب تقديسي وهذا هو المهم في الامر ان نعتبر الشخوص الانسانية ضمن مستوى التاريخ وليس الميتاتاريخ .ويعتبر نوري جعفر ان الشيطان صلب في الدفاع عن عقيدته على الرغم من سخافة عقيدته بمقاييسنا الاسلامية –على حد تعبيره– ويذكر من القران الايات التي ذكر بها الشيطان .

العلامة نوري جعفر كان مبتغاه من ذكر الشيطان كمثال على اصحاب المبادئ الفاسدة ان تكون حالة الشيطان عمومية وباعتباره رمزا للفساد والمبادئ الفاسدة .ولكن كان من الاولى به ان يذكر مثالا واقعيا اكثر باعتباره يتناول جانبا موضوعيا وباعتباره كذلك قد تناول جانبا واقعيا في ضربه المثال حول اصحاب المبادئ الفاضلة ومنهم علي بن ابي طالب الذي اعتبره في قمة الصنف الاول. فكان من الاجدر بالعلامة نوري جعفر ان يضع مثالا حيا عن اصحاب المبادئ الفاسدة وليس الشيطان باعتباره يقع ضمن عنصر الخيال والمتلقي يريد شاهدا واقعيا من ارض الواقع .

. لقد مر بنا القول ان نوري جعفر اعتبر الديمقراطية مبدأ من المبادئ حالها حال الاسلام والشيوعية واليهودية وغيرها ثم انه يركز على المبدأ الديمقراطي تركيز مباشرا ويذكر كيفية اهتمام بعض الدول به بالنصوص دون المضمون على مر الازمان ويضرب مثالا في وثيقة الاستقلال الامريكي التي ينص احد بنودها على ان :الناس يخلقون احرارا متساوين في الحقوق وان الحكومات قد أنشئت لتحقيق العدالة والحرية وان مخالفتها لتحقيق ذلك تستلزم ان يستبدل بها الناس غيرها في حين التناقض كان واضحا الى حد العصر الحديث من تمييز واضح وكبير بين السود والبيض في الولايات المتحدة الامريكية والتي يشير اليها نوري جعفر بشدة باعتبارها كانت موجودة في عهده بالولايات المتحدة، أما الآن فهي موجودة ولكنها مضمرة ومنها ظاهرة الاتجار بالبشر التي تركز على العنصر الاسود دون الابيض .في الولايات المتحدة او افريقيا او غيرها حتى وصلت هذه الظاهرة الى معدلات خطيرة في العالم وقد اشارت اليها الامم المتحدة مؤخرا. كذلك يشير نوري جعفر الى التناقض الذي حصل على مستوى الامم المتحدة بين النصوص الديمقراطية التي تحويها شرعتها وبين التطبيق الفعلي، وأخيراً يشير الى التناقض الذي حصل على عهده بين المبدأ النظري الذي اسس عليه الحكم في العراق كما جاء في الدستور الملكي وبين تصرفات القسم الكبير من المسؤولين ،فهو يشير الى ان الدستور العراقي قد ركز على حرية الفرد في انتخاب نوابه وعلى عدم التمييز بين العراقيين في المعاملة والتوظيف على أساس اللغة او العنصر او المذهب او الدين في حين اننا نسير ،من الناحية العملية بالاتجاه الذي رسمه لنا الشاعر العربي حين قال:

هوى ناقتي خلفي وقدامي الهوى
واني وإياها لمختلفان

وبالتالي فنوري جعفر يحاكي هذا الزمن مطلقا كما كان، فكان التاريخ يعيد نفسه فاليوم في العراق دستور وقانون ينص على حرية العراقي بالتعبير وعدم التمييز وكفالة المواطن العراقي في حين ان التطبيق شيء آخر بعيد كل البعد عن حقوق الانسان وحرية الانسان ومازال العراقيون الى اليوم يعانون الاستبداد الظلم والتعسف والحيف، على الرغم من وجود الديمقراطية كمبدأ في العراق ولكنه حبر على ورق ولم يفعل بشكله الحقيق الى اليوم وانما بشكله الظاهري فقط ،فكم نحن بحاجة الى اعادة قراءة نوري جعفر مرارا وتكرارا، فلسان حاله يقول ،على الساسة ان يطبقوا مبادئ الدستور والديمقراطية لا ان تبقى حبرا على ورق.

عرض نوري جعفر لفقرات من الدستور العراقي المكتوب في العهد الملكي ومنها الفقرة السادسة :لا فرق بين العراقيين امام القانون وان اختلفوا في القومية والدين واللغة ويذكر المواد المتعلقة بالحريات من حرية ابداء الرأي والنشر والاجتماع وتأليف الجمعيات والانضمام اليها ويركز كثيرا على عرض فقرات الدستور وذلك لانه اعتبر ان الدستور كوثيقة هي عبارة عن مبدأ او مجموعة مبادئ تتفق عليها الامة

ما نفع السلطة الرابعة اليوم ؟ ما تأثيرها في هذا الزمن ؟ ما تأثير الرأي العام ؟ من يسمع لركام النداءات الحية ؟ ما الذي يجنيه الناس وهم يعبّرون عن آرائهم وافكارهم ؟ لمن تسجل المواقف ؟ هل يتابع أحد من المسؤولين ما يطالبون به عن البلاد والعباد ؟ لم يعد النقد يخجل أحدا ؟ لم تعد الصرخات تجدي نفعا ! لم يعد احد يعبأ بالرأي العام .. لم يعد المسؤولون يخشون أية كلمة تقال في حقّهم ! لم نجد أية مؤسسة رئاسية عليا أو تشريعية في البلاد أو تنفيذية في الدولة .. ترد على ما ينهال عليها جميعا من الملاحظات والتشخيصات للسلبيات ونقد الأخطاء والاعتناء بالرأي المعارض والرد على طروحات معبّرة عن إرادة المجتمع ! لم يعد للحريات من طعم ومذاق .. عندما يبقى الفساد معششا ، وعندما يبقى الإرهاب مسيطرا ، وعندما يبقى الخراب منتشرا ، وعندما تبقى التجاوزات خارقة لكل الاعتبارات ، وعندما تستمر السياسة على ما هي عليه من دون أي إصلاح ، ولا أي تغيير ، ولا أي توقّف .. ولا حتى أي وعد بإعادة النظر !

في العراق لاحياة لمن تنادي

د. سيّار الجَميل

ارادة العراقيين أولاً وأخيراً

هل تريدون أيها الزعماء فرض إرادتكم على الناس بأية وسيلة كانت ؟ هل تقبل الناس أن تحكمونهم كما تريدون ، أم كما تفرضها عليكم إرادة الشعب الذي مزقتموه إلى مجموعة " مكونات " رئيسية و " أقليات " سكانية و " طوائف " دينية بعد أن كان موحدا ؟ هل صحيح أنكم تقولون : ليبقى هؤلاء ينقدون ويكتبون ويعلنون ، وكما علّق آخر " ينبحون " ، فنحن ما نقرره سنفعله رغم انف الجميع ! أو كما صّرح آخر ، بأنني اعتليت سدة هذه المؤسسة الوزارية ، فليبقوا يكتبون ما يشاؤون ، ويصرخون .. فإننا ها هنا قاعدون ، ولم نفعل إلا ما جئنا من وراء جنيه أو تحقيقه ! ودعهم ينذبون حظهم .. هكذا يفكرون .. هكذا يعلنون من دون أي حرج ولا أي حياء .

لقد كانوا وما زالوا يعملون على مبدأ ديماغوجي كاذب اسمه (الشراكة الوطنية) وهم يدعون الديمقراطية ، بل وجعلوا من الأخيرة قميص عثمان ، وكل الدنيا تعلم أن الديمقراطية لا تتحقق ولا تترسّخ من دون (معارضة وطنية) ، فأين المعارضة الرسمية في البرلمان العراقي كجزء من السلطة التشريعية ، حتى يعترف بالمعارضة الحرة في الصحافة والإعلام ؟؟ وإذا كان العراق ديمقراطيا ، كما نؤمن به أن يكون ، فهل من الصواب ربط الأجهزة الرقابية والهيئات الحرة ، كهيئة النزاهة والانتخابات والبنك المركزي والإعلام وغيرها .. بالسلطة التنفيذية ؟ بأي حق ، يتم ربط هيئات رقابية يجب على مجلس النواب ان يستمد منها المعلومات ، كي تكون مرتبطة بمجلس الوزراء ؟ من سيراقبكم يا أعضاء مجلس الوزراء ؟ وأخشى أن نصحو يوما وقد أصبح القضاء العراقي ألعوبة بأيدي المسؤولين الكبار ؟ لقد كان الناس قد وعدوا بدولة قانون ، ووعدوا بإصلاح الدستور ، ووعدوا بحياة مدنية ، ووعدوا برجال تكنوقراط وتخصص لا بعناصر محاصصة ومضاربة .. ووعدوا بجعل العراق آمنا ومستقرا بلا إرهاب ، ووعدوا برخاء منقطع النظير ، وبميزانية رفاه وخدمات .. ولكن بدا أن كلها مجموعة من المخادعات ، ليبقى الشعب بلا امن ، ولا نظام ، ولا عمل ، ولا إصلاح ، ولا كفاءات .. والدولة تستدين من هنا وهناك .. وبعشرة للملايين على مؤتمرات تافهة ، وايفادات كاذبة ، وصرف بلا وجع قلب على عقد مؤتمر قمة عربي فاشل .. وفساد يستشري في كل المرافق ، وجوع ، وبطالة ، وفقر ، وتخلف وعبث بلا أي حراك حقيقي نحو التغيير حتى الآن ! أتدرون ما الذي سيحدث لا سمح الله ان هبّ العراقيون في الشوارع والميادين ؟ الويل .. الويل من غضب العراقيين !

السلطة والقرار لا يحتكران في عراق ديمقراطي !

إنكم تتخذون القرارات المفاجئة للناس وانتم تحتكرون السلطة .. كما كان يفعل النظام السابق باستثناء شيء واحد أن النظام السابق كان يخشى حتى الهمسات ، في حين انتم لا يهمّكم الرأي الآخر الذي ليس له أي مصلحة الا العراق والعراقيين ! إنكم لم تفوا بعهودكم للذين انتخبوكم ، إذ أجد اليوم من يلوم نفسه كونه انتخبكم بعدما لعبتم لعبتكم معه ، وضحكتم عليه ومنحتموه كل الوعود المعسولة ، ثم استويتم على العرش .. نعم ، انكم اليوم لا تستمعون إلا لأنفسكم ، أو لمن اشتريتم من الذمم ، أو لمن يسبح بحمدكم ، وهو من السائجين .. لا تقولوا أنكم تحكمون بما انزل الله ، فلقد اتخذتم الدين أحبولة من اجل السلطة .. وانتم تضحكون على ملايين الناس باسم هذا الدين ! ولا تقولوا إنكم تحكمون باسم الديمقراطية ، فانتم لستم بديمقراطيين ، إذ يتوّضح استبدادكم ، ليس للاستجابة على ما يقوله منتقدوكم ، ولكن لمجرد الرد عليهم ، فالناس تريد أجوبة وافية ، وأدلة كافية لما يعرضه المعارضون لقراراتكم وسياساتكم ..

لا نعلم من تكونون أيها الأخوة المسؤولون .. إذا كنتم قد خرقتم الدستور مرات عدة ، فأنكم كنتم أول من استخف ببنود الدستور الذي عارضناه وانتقدنا العديد من بنوده السيئة . هل انتم تستمدون الحكم من الدين بحيث تغالون في شيء وتستخفون بأشياء ؟ أم انتم تنزعون في حكمكم نزعة ديمقراطية بحيث تعملون بما تعلنون لا بما تخفون ؟ إذا كنتم قد وفرتم لي مناخا حرا لكي أقول ما أشاء ، فلماذا تسكتون على ما يعلنه العراقيون من آراء مخالفة لكم ، وبيانات إدانة ، وحملات معارضة ؟ منذ سنين ما تضمنه من تناقضات ، ومنها توظيف الدين والديمقراطية معا ، فوجدناكم تلعبون من خلالها .

الاولويات العراقية أولاً

قلنا إن العراقيين بحاجة ماسة إلى أولويات أساسية ، ولا اعتقد أن أي عراقي يمتلك ضميرا حيا لا يؤمن بتلك " الأولويات " .. أولويات الحفاظ على أمنه ، ورخاء عيشه ، وفرص عمله ، ومستلزمات حياته الكريمة ، وتوفير خدماته .. فهل تحقق منها شيئا ؟ هل الأولويات أولا أم التبذير الجنوني على مؤتمر للقمة العربية حتى تتنطعون امام العالم ؟ هل إصلاح شوارع العراق أولا ، أم الصرف بالملايين الخرافية على شارع المطار كي يمر منه رؤساء عرب.كما سمعت ذلك من أمين عاصمة بغداد قبل ايام على شاشة قناة العراقية وهو يعد أن يجعل شارع المطار ليس أحسن

حلم الحرية ما زال على رفٍ مغبر

كاظم الواسطي

فتحنا عيوننا ،منذ الصغر ، على مشهدٍ مقطّع بين الفقر والحلم . جمّلنا تعاسة العيش بفضاء الأمل ، وبحثنا في ثنايا الأحلام ، وبين صفحات كتب الكبار ، عن معانٍ نُقنع بها أنفسنا بأن ما يحدث لن يكون محتوما ، أو يدوم ، على ما هو عليهِ ، لزمنٍ طويل . وكنا نتحدث بحماسة عما يستحق العيش في هذه الحياة ، ووجوبِ تمسكنا به مهما يحدث ، وبأي ثمن كان : أن نثبّت أوتاد الفقر بأجنحة الحلم كي تطير بها إلى مكان مختلف ، ينعم قاطنوه بالوفرة ، وكرامة العيش اللائق ، على أرضٍ تبرق بضياء الحرية وسعادة من حُرموا منها عهودا طويلة . وكنا نفرح أيّما فرح بأحلام يقظتنا، رؤانا الدافقة بنقاء السريرة ، وصفاء الروح ، بلا ذاكرة جمعيّة مشوّشة بالخوف والترويع . ولكن ، ما لم نكن نحسب له جيدا هو قسوة البعض على هذه الأرض ، وما يحفره في نفوسنا من خطوط حمر لخارطة مصالحه المتنامية ، وأهوائه المنحرفة ، فبقينا مذهولين بممارساته الصادمة ، وأهواله المدوّخة : بين سجنٍ وحرب هناك موتٌ يتسع لأكثر من شعب . وبين فترة وأخرى ننتبه،مثل البلهاء ، إلى شيء ما يتهشم في نفوسنا ، ويتحطّم في عقولنا تحت ضرباتٍ خفيّة تهرس بقوتها الغاشمة ذاكرة أجيالٍ منزوعة الإرادة ، وفاقدة للأمل . ومن كان يوما على عرش السلطة علّق أمنياتنا في فضاءٍ معتم لا يستقبل ضوءاً أو طاقةً لتغيير المشهد الذي صنعه بفرض الخضوعِ المطلق لإرادته ، تحت مجرّدات " المصالح العليا " و" الرسالة الخالدة " و" القائد الضرورة " تلك المجرّدات التي تحوّلت إلى محرار لقياس حرارة الولاء ، وتحديد مستوى الاعتراض . وبعد كل معاناتنا ، وآلامنا ، وتضحياتنا التي لا تُعد ولا تُحصى بين أروقة الموت الضيقة ، وساحات الحروب المفتوحة على صنوف القتل المختلفة ، مازال البعض يستكثر علينا فسحة الحرية التي حصلنا عليها بعد تغيير صورة المشهد الأول، بالرغم من أن هذا البعض قدم بحماية قوة أخرى ، وتم انتخابه من المواطنين باسم مشروع الحرية ، وإعادة كرامة وكبرياء العراقي الذي تعرّض للإذلال طوال تلك العهود . ولكن يبدو أن القادمين من أماكنٍ لا نعرف كل أسرارها يتمتعون بقدرات استثنائية ، وجرأة عالية لا تقيم وزنا لأخلاقياتنا في السياسة والمجتمع ، ولكنهم ، والحق يقال، يجيدون الانقضاض على الغنائم ، وهم أسرع من الريح في الكسب غير المشروع، وتولي المناصب ، غير آبهين بحياة الغيرمن حولهم ، باستغلال انبهارهم ، وقوة صدمتهم بما جرى،لإعاقة تفكيرهم باستعادة أحلامهم الضائعة،وخداع مشاعرهم في القبول اللامشروط بالواقع الجديد الذي هيأت له وسائل الإقناع الدينية ، والطائفية ، والعشائرية ليكون البديل الوحيد عن الإرهاب الذي يفتك بحياة وممتلكات المواطنين ، والسد المنيع في وجه من يريدون العودة بنا للوراء ، بالرغم من استمرار قوى الإرهاب في عملها الإجرامي ، وتسلل الكثير من عناصر النظام السابق إلى المؤسسات الحكومية دون اعتذار أو إدانة لما حصل إبان العهد الدكتاتوري . ولكن يبدو أن ذلك يتيح للقادمين " من أجل الحرية " فرصاً أفضل للتسلل ، أيضاً ، إلى الموقع الأنسب ، والمنصب الأعلى ، ليعيدوا ذات المشهد ، ويعزفوا على اسطوانة الحرمان ذاتها . ولكن ، هذه المرة ، تحت تجريد " الديمقراطية " و" حقوق الإنسان " التي يريدون تجميد زئبقها على حرارة الولاء للماضي ، وتفسيرها بمنهجياته النصّية التي لا تقبل رأياً أو سلوكاً يتعارض أو يمس بمقولاتها الأحادية المقدسة .

كان علينا – نحن المنذورين للحلم الإنساني – أن نكون أكثر فطنة، وألمع ذكاء، بأن نخلق في عقولنا رادارات حساسة للرصد وكشف ما ينوي ويخطط له العابثون بحياتنا ، وأن نصنع – ولو باستعارة منجزات الخيال العلمي – مسباراً ضوئياً يُنير ظلمات عقول لا تعتبر من درس ، ولا تعنيها حقوق الآخرين ، بل ما زالت تركن الحقّوق ، والحريات على رفوفها المغبرّة .وحالما يطالب المواطن بحقه ، وحريته ، المكفولتين من الدستور ، أو يحاول ممارسة بعض منها ، حتى ينبري الغارقون في غبار الأزمنة الميتة ، والغارفون من منجزات فن الطبخ الحديث كل ما لّذ وطاب ، بانفعالية وتوتر لمواجهة هذه المطالب بوصفها خروجاً عن " بيت الطاعة " ، وتمرداً على أولي الأمر ، الممسكين بزمام " الديمقراطية " المنتعشة على الورق الصقيل ، وفي جلسات الاسترخاء المسائية . وإلاّ ماذا نطلق على منع فعاليات سيرك أجنبي قطع أفراده كل هذه المسافات الطويلة لترفيه ، وتسلية مواطنين لم يجدوا فرصة للفرح وسط الحروب ، والأمراض ، وسوء الخدمات ؟؟ ولماذا تستدعى فرق فنية من خارج العراق ، يتم صرف أموال طائلة على دعوتها ، ثم تبلغ بمنع ممارسة فعالياتها الفنيّة التي جاءتْ من أجل تقديمها لجمهور أضنته المفخخات ، والأزمات اليومية ؟؟

إذا تصدى لنا أحدهم بادعاء أن بعضاً من الجمهور لا يريد هذا النوع من النشاط ، فنحن نقول له بأن هذا البعض نفسه يصرخ ليل نهار من انتشار الفساد المثير للجدل في مرافق حياتنا المختلفة ، ويعلن ، بصوت عالٍ ، عن تردي الخدمات الذي أرهق كاهل جميع المواطنين . فما الذي تم تحقيقه من المؤسسات المعنية في هذا المجال ؟؟

أسئلة كثيرة يواجهها صمت أكبر !!

شارع في الشرق الأوسط على حد تعبير المذيع ، بل أحسن شارع في العالم على حد تعبير أمين العاصمة !! فما الذي سيجنيه شعب العراق من ذلك ؟ . وأسأل : هل توظيف مليون شرطي عراقي يخترقهم الإرهاب سيحقق الأمن ، وليس للدولة إلا دفع رواتب لهم ، ألا يمكن معالجة فرض الأمن سياسيا وبوسائل قانونية ؟

لقد مضى على تشكيل الوزارة الجديدة زمنا من دون اكتمال حلقاتها لاختلاف اجنداتكم بتنصيب هذا دون ذاك ، وانتم مرتاحون لما يجري ما دمتم قد فزتم بما تريدون ! ولقد مضى زمن على تشكيل وزارتكم من دون أن نجد أي برنامج يطرح للعالم ، ولا أي منهاج يقدّم للرأي العام ، ولا أية خطط ترفع لمجلس النواب كي يناقش ، كي تلزم بتحقيقه الحكومة الحالية .. إن كل ما سمعناه مجرد كلام ، ومجرد إنشاء عادي ، ومجرد أمنيات ، ومجرد دعايات .. أين الخطط الرسمية ؟ هل قدّم وزراء الصناعة والزراعة والري مثلا أي خطط تطويرية ؟ هل قدّم كل من وزيري التربية والتعليم العالي أي خطط لهما من اجل التغيير والتطوير ؟ هل قدّم كل من وزيري الثقافة والسياحة أي منهاج لكل واحد منهما ، كي نرى ما الذي يمكن فعله للعراق وفي أهم مفاصله ؟ هل وقف احد النواب ليستنكر على الحكومة تخصيصها ٢٪ من الميزانية للثقافة العراقية ؟ هل ثمة خطة خمسية أو عشرية تلزم الحكومة بتحقيقها أو تحقيق نسبة مئوية منها ؟ هل نوقشت ميزانية الدولة ليعرف كل العراقيين أين كان الصرف ؟ وأين ذهبت فوارق مبيعات النفط بين الذي سجل على الورق وبين الذي حصل في الواقع على الأرض ؟ ما العقود والصفقات التي وقعتها الدولة مع شركات معينة أو جهات مجهولة ؟ أين تقارير اللجان والهيئات التي شكلت لدراسة جرائم وجنايات وقضايا حصلت في السنوات الخمس الماضية ؟ ولماذا لم يكشف عن مضامينها وحيثيات ما جرى ؟ ولماذا لم يحاسب من كان مسؤولا عنها ؟

أسلوب حكم العراق

إن جملة هائلة من الأسئلة لابد من أن يواجه بها العديد من المسؤولين العراقيين الذين أخذوا على عاتقهم مهمة حكم العراق .. والحكم ليس مجرد تصريحات إعلامية ، واستعراض عضلات ، ونهب ثروات ، وحضور دعوات ، ومقابلات تلفزيونية ، وبث أكاذيب ، والتعتيم على جنايات ، وليس أيضا تكميم أفواه ، ولا مبالاة بما يكتب أو يقال .. إن حكم العراق أعظم مسؤولية واخطر مهمة ينبغي أن يضطلع بها من جرّد نفسه من كل الارتباطات ، إلا ارتباطه بالعراق كي يخدمه ليل نهار .. كي يسمع ويقرأ ما يريده الناس .. كي يرد على كل صوت وطني ..

ليس من البطولة أن تهمل أصوات الوطنيين الذين يريدون كل الخير للعراق ، وليس من الوطنية أن تتكلم باسمها ، وتهمش أصحابها وهم قد عرفوا بين العراقيين بنداءاتهم وتمنياتهم وإعلاناتهم ومخاطباتهم وطموحاتهم .. فهم ضمير الأمة التي تحكمونها ، وهم نخب هذا الشعب الذي دفع أثمانا حقيقية من حياته ودمائه وثرواته وراحته في ماضيه وحاضره ومستقبله .. ليس من العقل أن تهملوا ضمير الشعب ، وليس من العقل أن تسخروا من معارضيكم وانتم معروفون للعالم كله كم هي خبراتكم ؟ وكم هي سيركم ؟ وكم هي مواقفكم .. ؟؟ إن من الصعوبة اللعب مع العراقيين ، فالعراقيون عندما يمنحون ثقتهم لأحد ، ثم ينتظرون ما سيتحقق لهم منه ، فان انتزعوا ثقتهم فمن الصعوبة السيطرة على عواطفهم الملتهبة ، وتاريخهم يشهد لهم على طول المدى .

المؤهلون غابوا

ليس المهم أن نسمع لغوا ، وتفلسفاً ، ومجرد شعارات ، وكيل وعود ، وتناقض تصريحات ، وتمييع مواقف ، وتعتيم أخبار .. بل المهم توفر مصداقية في الخطاب ، وبلورة في الموضوعات ،وأجوبة حقيقية على الأحداث ، وصراحة متناهية في القرارات ، وكشوفا معلنة عن النفقات ، واعترافات كاملة بالأخطاء .. كي تؤمنوا بالديمقراطية ، عليكم بتطبيقها .. كي تؤمنوا بالتمدن عليكم بالحريات ، كي تؤمنوا بالدولة عليكم بالخطط والبرامج ، كي تؤمنوا بالعراق عليكم بكل الأطياف ، كي تؤمنوا بالمجتمع المدني عليكم بالاستماع إليه .. قدموا الشكر لمن تريدونه من أتباعكم ومناصريكم والمصفقين لكم ، ولكن بنفس الوقت احترموا إرادة من يعارضكم ، واستمعوا إلى منتقديكم ، فهم اخلص للعراق والعراقيين من الكذبة والمارقين والمهرجين والمصفقين والراقصين لكم ولمن سبقكم .. لا تعاندوا وانتم تشعرون بأن ما ترونه صحيحا ، فرب ضارة نافعة .. لا تعبثوا بالزمن ، ولا تشتتوا أوقاتكم سدى على توافه الأمور وشعبكم ينتظر منكم المزيد .. كونوا أوفياء لمن يقدم لكم النصيحة ، ولا تستخفوا به ، بل ولا تتنكروا له بعد أن تستفيدوا منه . ثقوا إن الحكم والإدارة فن وخبرة وذكاء .. وأيضا ضمير ونزاهة وأخلاق . فهل سنشهد أية خطوات من اجل التغيير ؟ لن اسمّي أحدا ممن انتقدهم ، ولكنني واثق أن ما يريده العقلاء شيء وما يفكر فيه غيرهم شيء آخر!

صنم الديمقراطية

محمد لفته محل

تمثل الديمقراطية الآن مرحلة تاريخية مهمة في السياسة العالمية لا يمكن تجاهلها بل ربما لا يمكن تجاهل حتى تسمية هذه المرحلة التاريخية إلا باسمها فهي الآن تنتشر في كثير من دول العالم بالترغيب أو الضغط حتى أصبحت كالموضة السياسية المعاصرة الكل ينادي بها ويدافع عنها بفهم أو دون فهم بقناعة أو دون قناعة حتى أصبحت كالصنم المعبود دون التفكير بمراجعتها وتقييمها من جديد وهذا بالذات ما يجعلني أتصدى لها بالنقد،فالديمقراطية نظرية ككل النظريات لكنها للأسف صارت نظرية مقدسة أي غير قابلة للشك و النقد والذي يوجه لها نقداً فهو حتماً دكتاتوري مستبد حتى أصبحت هذه الكلمتان الرديف العكسي لها كالتضاد بين النور والظلام والعلم والجهل والخير والشر وكأنما ليس هناك بديل آخر للديمقراطية وكأن العصور التي مضت قبل الديمقراطية وظهرت فيها حضارات عظيمة هي عصور مظلمة ممّا جعل (فوكو ياما) يصفها بأنها نهاية التاريخ كما وصفت الشيوعية نفسها ! أليست الصين دولة غير ديمقراطية لكنها متقدمة ومتفوقة اقتصادياً وتكنولوجيا على كثير من الدول الديمقراطية حتى العظمى منها،أليست قطر والأمارات وعمان وتونس دولاً غير ديمقراطية لكنها مستقرة سياسيا واقتصاديا؟ أن هذا التقديس للديمقراطية من صناعة الإعلام والسياسة الأمريكية وأن دل يدل على تسييس هذه النظرية وادلجتها، الم تصل حماس إلى السلطة ديمقراطياً فلم تعترف بها أمريكا والغرب والحال كذلك مع (أحمد نجاد) و(هوغو شافيز) ونظام زمبابوي.في حين يتم الاعتراف بدول دكتاتورية كالسعودية وليبيا!؟

أصبح الشخص أو الحزب أو الدولة التي لا تعتنق هذه(الأسطورة)تتهم بالرجعية والهرطقة بل أن البعض يبرر أخطاء الديمقراطية بالإنسان وليس بالنظرية!وهذا يرجعنا إلى الماضي حين كان النص المقدس أعلى قيمة من الإنسان ذاته فارتكبت باسمه أبشع الجرائم.ترى كيف استطاع الأعلام والسياسة الغربية إن يصنع أسطورة الديمقراطية ويسّوقها بهذا الشكل المقدس؟ لماذا لانجرؤ ونقول إن الديمقراطية هي جزء من المشكلة وليست جزءاً من الحل في كثير من الأحيان؟ ألم ينتخب الشعب الأمريكي وهو شعب عريق بالديمقراطية المحافظين الجدد الذين تأتيهم القرارات السياسية من الله! فزجوا أمريكا في حروب أساءت لسمعتها واستنزفت اقتصادها؟ألم ينتخب الشعب الإسرائيلي حكومة دينية متطرفة ترفض مبدأ الأرض مقابل السلام وتهود شعبها؟ ألم ينتخب الشعب الألماني سابقا النازية وحديثا حكومة مسيحية ترفض دخول تركيا للاتحاد الأوربي لأسباب دينية؟ألم توصل الديمقراطية اتجاهات متطرفة إلى سدة الحكم في فلسطين والعراق والكويت والسودان.

الدكتاتورية ليست بديلاً عن الديمقراطية فهذه نظرة العقول الضيقة وصناعة الإعلام السياسي ونقد الديمقراطية ليس سوى البحث عن بديل أفضل منها فهي ليست أكسيرا أو العصا السحرية كما يسّوق لها عالميا فقيم التعددية والحرية الفردية والمساواة وغيرها تحتاج لمراجعة دقيقة رغم أهميتها.فالناس حقا مختلفون لكنهم مختلفون بالوعي قبل اختلافهم بالأفكار،والاختلاف بالوعي واعني نسبة الذكاء والتعليم والثقافة هو غير الاختلاف بالأفكار التي يتوارثونها ويحاكونها من المحيط الاجتماعي. إذ أن أفكار الناس لا يقررها الأفراد وإنما تصنعها الجماعات والمؤسسات الفاعلة التي تؤثر في الفرد أو التي ينتمي إليها كالمؤسسات الروحية والحزبية والعرقية والعشائرية وغيرها وهذه الجماعات لا تضع مصلحة الأمة قبل مصالحها الخاصة القائمة على التمايز عن الآخرين وجعلها هوية الجماعة الأولى للحصول على امتيازات خاصة بها،وهذه الجماعات حين تقدم اختلافها (كهوية) على هوية الأمة تظهر إشكالية الأغلبية والأقلية ويضعف مبدأ المواطنة والمدنية وينقسم المجتمع على أساس ديني أو طائفي أو قومي أو عرقي الخ، تطالب كل فئة بحقوق إضافية تخصها.ممّا يحرّض

دولة المؤسسات كطريق للدكتاتورية

مهند البراك

فيما ناضلت و تناضل شعوبنا العربية و شعوب المنطقة بنسائها و رجالها وبكل اطيافها القومية و ومكوّناتها، من اجل الديمقراطية و الرفاه الإجتماعي و حقوق أوسع الأوساط الكادحة، وقدّمت لذلك مالايعد و لايحصى من التضحيات. ظهر مصطلح " دولة المؤسسات " كهدف سياسي و آليات ملموسة لتحقيق دولة تمثل مصالح و تطلعات اوسع اوساط الشعب، تقوم على اساس التبادل السلمي للسلطة عن طريق الإنتخابات و البرلمان . . كبديل للدكتاتورية .

سقط نظاما رئيسي دولتين عربيتين كانتا تعتبران الى وقت قصير نسبياً بكونهما في طليعة "دول المؤسسات" العربية . . من خلال اعمال احتجاج و تجمعات سلمية لم تتجاوز اسابيع واجهت فيها الجماهير العزلاء بشجاعة، محاولات الترويع و الأعمال المسلّحة لأزلام و مجاميع الدكتاتور الحاكم.. بعد ان تحوّل الرئيس السابق في تونس، بن علي الى دكتاتور ينتخب دورياً و يفوز بـ ٩٩,٩ ٪ بمختلف وسائل القمع و التغييب و التزييف، وبعد ان صار و زوجته ليلى بن علي وعائلتاهما و متنفذو حزبه اكبر اثرياء تونس الخضراء، بسرقاتهم الهائلة لقوت الشعب بأنواع الطرق و الحيل القانونية و غيرها . . فيما يعاني الشعب من تزايد الفقر و البطالة و تزايد سياسة كمّ الأفواه و الإعتقال الكيفي .

و بعد ان صارت مؤسسات الدولة البرلمانية ستاراً لأمرار تلك العمليات اللصوصية من جهة، و صارت الوسيلة الأساسية لقيام نظام دكتاتوري مخيف، بالقفز على مواد في الدستور و تعليق مواد أخرى بانتظار التعديل ! حتى فقدت الغاية الأساسية من قيام دولة المؤسسات و انتخاباتها التي اصبحت و كأنها وسيلة لتثبيت الدكتاتورية مدى الحياة على اساس (الإنتخابات) . .

ليمتد الشرر الى شباب و شعب مصر الذي عرف بمحاولاته المتكررة لمنع افراغ المؤسسات الدستورية من مضامينها الحقيقية و تحويلها الى مؤسسات للدكتاتورية مقدماً انواع القرابين و التضحيات . . واذا ما ناضلت الأحزاب و النقابات المصرية المعارضة نضالاً لم يعرف الكل و تلقّت جرّاء ذلك انواع الضربات المؤلمة و الغلق و التغريم ثم الإغتيالات و الإعتقالات العشوائية، اضافة الى التخيير بين انواع الإمتيازات و التهديد لتقفل فمها . . تتواصل اجيال شبابية جديدة بنضالات ادهشت و تدهش العالم، لأنها لاتنتمي لأحزاب بعينها لوحدها ولالبنائها و اساليبها حصراً . . وانما تنتمي لمطالبها العادلة من اجل الخبز و حرية التعبير و الكرامة، بثقافتها و معارفها و من الإنترنت و الفيسبوك (١).

وفيما سقط نظاما رئيسين دكتاتوريين لدولتين عربيتين مؤسساتيّين (برلمانيتين) حتى الآن . . . لاتزال الأسئلة مفتوحة فيهما عن الآفاق و عن امكانية و كيفية تحقيق الإصلاحات اللاحقة، وعن طبيعة و مديات الإتفاقيات

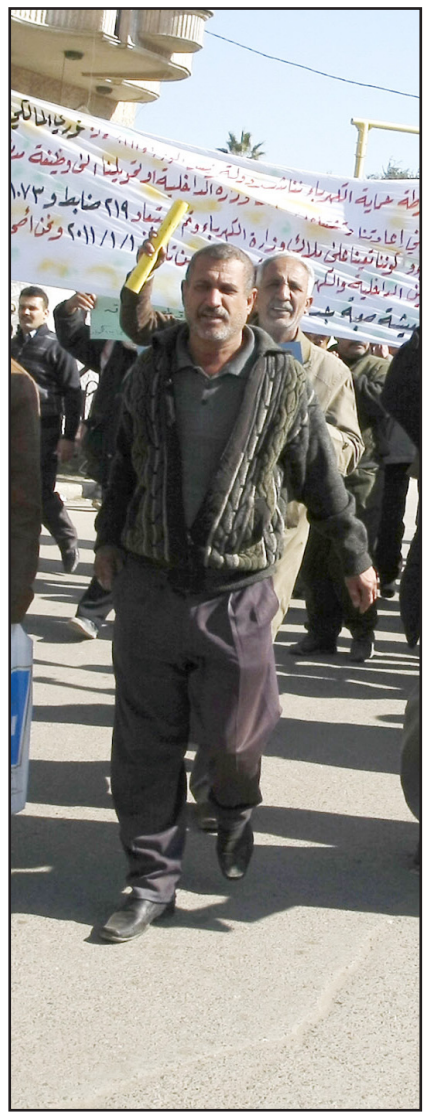

الجماعات الأخرى على المطالبة بنفس الامتيازات على أساس التمايز كهوية،إن الديمقراطية تعطي الفرصة الذهبية للجماعات التي تقدم اختلافها كخصوصية على مشتركاتها الوطنية العامة وهذا ما تحاول الديمقراطية تسويقه تحت يافطة التعددية والحرية الفردية فتساوي بالاقتراع بين النخب الثقافية والعوام متجاهلة كل المشاكل التي أشرت لها.وقد انتبه الفلاسفة لكل هذه المشاكل. فقديما وصف (أفلاطون)النظام الديمقراطي(كثير التنوع وفوضوياً،ويقيم نوعا من المساواة سواء كانوا متساوين أو لا)وإن الديمقراطية تقتلها الرغبة المبالغة بالحرية،أما(أرسطو)فقد ظل مرتابا من قواعد العدالة الشاملة برغم قناعته بأن الأنظمة الديمقراطية أكثر استقرارا من الأنظمة الفردية(١) واعتبر(فولتير)في قاموسه الفلسفي ان الديمقراطية تصلح لبلدان قليلة فقط(٢) وخاف البعض من وصول الرعاع والمنتفعين للسلطة،هذا قديما أما حديثا فيلاحظ(سول كي بادوفر)برغم تأييده للديمقراطية إن المواطنين في البلدان الديمقراطية نادرا ما يبذلون جهدا للتعرف على القضايا التي تهمهم حيث تتقدم وسائل الترفيه على السياسة(من الواضح إن الذكاء لا يتوزع بالوساطة بين الجنس البشري بيد أن فلسفة الديمقراطية تتظاهر بأن الإنسان يوهب قوى عقلية كافية ليكون منطقيا،ليعرف ما هو مفيد له،ويعمل بموجبه.ولأن هذه حقيقة بعض الناس،فهو غير حقيقي للآخرين فليس كل شخص مؤهلا للحكم منطقيا)فحتى قضية الحرية التي يقاتل ويموت من اجلها أناس كثيرون يلاحظ (سول كي)إن هناك من لا يقدرونها (يمكن أن يقال الشئ نفسه في الاهتمامات المادية أيضا،فأي سبب يمكن أن يؤشر ليكون(الشيء)مفيدا إلى الفرد الذي على الرغم من ذلك ما يعمل على العكس مما هو،في الأقل إلى العقل المنطقي بوضوح فائدته،وبأمثلة كثيرة أخرى نرى إن الإنسان في المجتمع الديمقراطي يتلاعب بسهولة بالوسائط الاجتماعية الكثيرة غير المسؤولية،بواسطة الاهتمام بمجموعات الضغط الشخصية)(٣) ويؤخذ بعض علماء الاجتماع المعاصر على الديمقراطية(أنها شكلية تجعل الفرد يهيمن باسم عقل جمعي،هو بذاته وهمي افتراضي)(إن رقابة المحكومين على حاكميهم،هي رقابة شكلية فرضية) (وان ضعف دورة النخبة يجعل التغير السياسي بطيئا) إلى ذلك انتبه بعض الباحثين على رأسهم (شومبير)ظاهرة (مصادرة السياسيين المحترفين للسلطة – السلطة السياسية – وقال أن هذه الظاهرة هي ابرز ما تمتاز به الأنظمة الديمقراطية حيث يشكل المهيمنون السياسيون شريحة من النخبة الغربية،تتعاطى السمسرة والعمليات التجارية والصفقات).(٤)

إن فلسفة الديمقراطية ترتكز لمبدأ إن الأكثرية هي التي تقرر الحقيقة ،والحقيقة من الناحية الفلسفية والعلمية هي انطباق الفكرة مع الواقع عبر التجربة والملاحظة والاختبار،فالمظاهرات التي خرجت ضد استبعاد كوكب بلوتو من المجموعة الشمسية قررتها نخبة أقلية من العلماء وفق ضوابط علمية فهل من المعقول إن نستجيب للمظاهرات لمجرد أنهم الأكثرية؟ونخالف التجربة العلمية.وبما إن السياسة علم ككل العلوم الإنسانية ينبغي أن تنطبق عليها الضوابط العلمية من النخب المتخصصة ولا تترك لأهواء الجماهير البعيدة عن الاضطلاع بالعلوم السياسية وإلا لما كانت السياسة علماً يُدرس في الجامعات وفق معدلات عالية القبول.

قد يقول قائل سواء اتفق مع نقدي أو اختلف ما هو البديل عن الديمقراطية التي هاجمتها وقبحتها؟والبديل في تصوري هي حكومة التكنوقراط التي يصل إلى السلطة فيها أشخاص حسب شهاداتهم المتخصصة لا حسب الأصوات التي أحرزوها في الانتخابات،أشخاص هي التي تقرر مصلحة الجماهير والدولة،وليست الجماهير هي التي تقرر مصلحتها،حيث تكون فيه الاستبيانات والتقارير واستطلاعات الرأي بديلاً عن الاقتراع في التعامل مع مشاكل المجتمع،أو كبديل آخر هو(قادة المستشارين) من أمثال زين العابدين بن علي، أتاتورك ،لينين، حسني مبارك، الشيخ زايد. وان كان هذا البديل اقل كفاءة من البديل الأول لكنه واقعي جدا.

السرية بين الدكتاتورين المنهارين و بين شركات و كيانات متعددة الجنسية لها تأثيرها الكبير في حياة البلاد، والتي من جهتها مكنتهما و عائلاتهما عن طريق عمولات . الكومشن . و الإختلاس و الفساد الإداري . . من اكتناز مليارات العملات الصعبة من الأموال المنقولة و غير المنقولة (٢)، و مقابل ماذا ؟

اما في عراقنا السائر على طريق بناء دولته الجديدة على اساس المؤسسات القائمة على انتخابات وفق دستور! فاضافة الى ضحايا الإرهاب و صراع الميليشيات الطائفية السنيّة و الشيعية، و التمييز الديني و الضغوط المتنوعة الضحايا حد القتل الجماعي على الهوية الدينية و الإنتماء الى القوميات الصغيرة، . كالمسيحيين و الصابئة . الناتج عن نهج المحاصصة الطائفية و عن تواصل عقلية الفكر الشمولي المستبد الموروث من الدكتاتورية البائدة في بلد عاشها لأربعة عقود مضت . .

تعيش اوسع الأوساط و اكثرها فقراً المعاناة المتنوعة بسبب البطالة و الفقر مقابل الإثراء الخيالي ، وتعاني الكثرة الكبيرة من مشاكل البطاقة التموينية و انقطاع الكهرباء و الماء، و وسائل الصرف الصحي وغيرها . . واضافة الى الخللات الجدية في قانون الإنتخابات ثم نتائجها و الصراع المستميت للأطراف المتنفذة على مقاعد الحكم و عائداته المالية الهائلة، دون الإهتمام الجاد بمعالجة مشاكل اوسع الأوساط الشعبية . .

فإن الوزارة الجديدة و خاصة حقائب الداخلية، الأمن والدفاع، لاتزال شاغرة و بيد رئيس الوزراء بأعتباره ! القائد العام للقوات المسلحة، الذي اضافة الى اصراره اللامعقول على مقعده الرئاسي في مباحثات تكوين الحكومة الجديدة على اساس نتائج انتخابات آذار العام الماضي والتي لم يكتمل تشكيلها بعد مرور عام من ظهور نتائجها حتى الآن . . فانه يسعى سعياً حثيثا لجعل الهيئات المستقلة، اساس مشروعية دولة المؤسسات : هيئة النزاهة، المفوضية العليا للإنتخابات، هيئة الإعلام والإتصالات ، اضافة الى محافظ البنك المركزي . . لجعلها عائدة لسلطته.

في تكريس لايمكن تبريره مهما يقدّم من تبريرات، لقيام الحكم الفردي مجددا، الذي يحمل مخاطر الدكتاتورية الشمولية الشوفينية على اساس الطائفية التي تشكّل اضافة لمخاطرها المجَرّبة في البلاد، خطراً حقيقياً على النظام الفدرالي المقرر في الدستور . . حيث يتزعم حزب الدعوة الحاكم، و يعمل بلا كلل و بانواع الوسائل و الوعود و التهديد ليكون القائد و الناطق الوحيد للأحزاب و القوى (الشيعية) وبالتالي القائد الوحيد للمذهب الشيعي في تجسيد حيّ للإسلام السياسي الطائفي . . الأمر الذي تحذّر منه المرجعية الشيعية العليا لآية الله السيستاني. وفق مصادر و وكالات انباء متعددة.

ولأن كل ذلك يأتي في سياق قرارات و اجراءات تقيّد الحريات الفردية و تدوس على حقوق المرأة . . كالتشديد على الحجاب في دوائر و مؤسسات الدولة و فصل تلاميذ المدارس عن التلميذات و اجبارهن بسنهن الصغيرة على غطاء الرأس، و الضغوط اللامعقولة في فصل الطلاب عن الطالبات في الجامعات و خاصة في معاهد و مؤسسات الفنون، و التضييق و الغاء فروع فيها كالموسيقى و الغناء، وازالة التماثيل الجميلة في مؤسساتها الفنية بدعوى منافاتها للدين، و الضغوط و منع النوادي العائلية الإجتماعية، و منع الخمور المهدد بطغيان المخدرات، بدعوى الحفاظ على الأخلاق.. بقرارات مجالس الحكم المحلية .

الى ان ما اخذ يعزز تلك المخاطر، هو التصدي بالتهديد و القوة للمظاهرات المطالبة بالكهرباء في الناصرية و البصرة في الصيف الفائت، الذي استمر و وصل الى حد اطلاق الشرطة والقوات الطائفية النار على مظاهرات الحمزة و الديوانية و ادىّ الى سقوط عدد من القتلى و الجرحى . . في خرق كبير للدستور الذي اكّد في مواده على ضمان الحريات الفردية و حقوق الإنسان . . الأمر الذي اخذ يتسبب بخروج مظاهرات احتجاجية للآلاف في بغداد، منها مظاهرة المثقفين و الطلبة و الكسبة المنطلقة من شارع المتنبي الى مقر الحكومة في المنطقة الخضراء، اضافة الى تظاهرات الكريعات و الأعظمية .

موقع الحوار المتمدن

تظاهرات بدون رشوة

مؤيد حميد

المتظاهرون في محافظات العراق ينتمون الى احزاب مشاركة في العملية السياسية ولهم ممثلون في مجلس النواب الا ان هؤلاء المتظاهرين اقتنعوا تماما ان ممثليهم لم يعيروا لهم اي اهتمام او الشعور بالمسؤولية الوطنية تجاه بلدهم او تجاه المواطن الذي انتخبهم على الرغم من ان اكثر اعضاء مجلس النواب جاءوا الى قبة البرلمان عن طريق المقاعد التعويضية وهناك الكثير منهم من فشل بالانتخابات ولم يحصل على الاصوات الا ان احزابهم وضعتهم عنوة في تظاهراتهم يطالبون حكومة نوري المالكي بابسط مقومات الحياة وتوفير الخدمات الضرورية كالماء الصالح للشرب والكهرباء التي بات يحلمون بها ومياه المجاري التي صارت مرافقة لكل عائلة عراقية والغلاء الفاحش في الاسعار ومفردات البطاقة التموينية والتي ورث مبالغها عبد الفلاح السوداني والفساد المستشري في كل مفاصل حياة العراقيين وبمساعدة مسؤولين في الحكومة والاعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل اضافة الى ملفات كثيرة كالمهجرين والمعتقلين والعراقيين في دول الجوار والعالم وما على الحكومة سوى تلبية تلك المطالب او الانجراف بطوفان الشعب القادم لا محالة .

على المالكي والمسؤولين العراقيين كافة ان يعوا حقيقة وواقع تلك المطالب الشرعية للعراقيين ولا نريد تعاطفا منهم او منه يستعطفون بها على هذا الشعب الذي ابتلي بساسة فاشلين في كل شيء وبرلمان يعيش في واد بعيد عن ما يقره للشعب من اولويات ووالله لو ما هذا البركان الهائج لما تعاطف المالكي مع الشعب ولا خرج البرلمانيون على شاشات التلفزة يطالبون باجراءات سريعة لتحقيق الشرعية .

اليوم يريد العراقيون المشاركة في اتخاذ القرارات التي باتت حكرا على مجموعة مافيات تسيير البلد والمواطن وفقا لرغباتها واجندتها ومحاسبة الفاسدين والضالعين في تخريبه وما يجرى في العراق . من مشاريع خفية وهدر في المال العام وتسويف للحقيقة بدءا من مجالس المحافظات مرورا ببعض اعضاء مجلس النواب وانتهاء ببقية المؤسسات التي ترى مصالحها فوق مصلحة الوطن والمواطن .

هذه التظاهرات العفوية من العراقيين بكل اطيافهم جاءت نتيجة التعسف والظلم والاستغلال لهؤلاء الساسة الذين ابتلينا بهم وهي ليست مدفوعة من جهة وزعت عليهم بطانيات او مسدسات للتظاهر او ارسالها من حزب اخر يعارض المالكي فكانت والله تظاهرات سلمية بدون اجر مدفوع تطالب بالحياة.

كاتب عراقي مقيم في سلطنة بروناي

الحريات أولا

الحملة الوطنية من أجل عراق ديمقراطي متحضر

العدد (2038) السنة الثامنة -الاربعاء (9) شباط 2011

http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

كاريكاتير

بسام فرج

لاحريات بانعدام الخدمات ..

■ حسام مصطفى

ترتبط الحريات بما في ذلك الشخصية بتوفر الخدمات المتنوعة ، وهذا الربط ليس اختراعا من اجل الكتابة ، فعندما تكون الكهرباء زائرا خجولا هذا يعني ان خياراتي محدودة في ممارسة حياتي الطبيعية ، فلو كنت صاحب ورشة على سبيل المثال ، فان انقطاع التيار الكهربائي يعني اجباري على اغلاقها أو التوجه الى اقرب مقهى للعب الدومينو ، وعندما تكون حامل شهادة بكالوريوس وانت عاطل عن العمل فهذا يعني ان خياراتك في ممارسة حياتك اليومية محدودة جدا ، بل ان رؤيتك للمستقبل ستكون محدودة ومشوشة ، وعندما تغرق بغداد أو اي محافظة اخرى منذ "المطرة " الاولى فهذا يعني انني مقيد بالحركة وبالطرق التي اسلكها ، وعندما تكون المدارس " ابنية وكوادر " على الوضعية الحالية البائسة ، هذا يعني ان خيارات الطالب بالتفوق والنجاح مرتبكة وقد تكون نسبها ضئيلة !!

وعلى هذا المنوال بامكانك ان تحسب كل تفاصيل الحياة ، لان الحرية السياسية والشخصية والحريات العامة لاتنبت مثل النبات البري الذي لايتدخل بوجوده الانسان ، ان هذه الحريات هي صناعة انسانية ، لكنها صناعة بحاجة الى متمماتها بل ان وجودها مرتبط بوجود متمماتها مثل الخدمات في كل افرعها ووجوهها .

ومن الغريب ان يعتقد البعض ان علينا أن نفصل بين الاثنين ، الخدمات والحريات ، فما قيمة صناديق الاقتراع اذا كان المسؤول لايرى الظلام في الليل ولا يحترق بحر الصيف بسبب الكهرباء المفقودة ، وما اهمية حرية الصحافة مثلا اذا كنت تجد امامك مسؤولين يضعون العجين في أذان والطين في الأذن الاخرى . ما فائدة مجلس النواب اذا كان لايستطيع ان يشرع قوانين تساعد الناس على تحمل الحياة دون اضطرارهم الى الاحتجاجات في الشوارع وتلقي رصاص الشرطة بصدورهم ، كما في الحمزة الآن وفي الصيف الماضي في الناصرية ، ما فائدة حكومة منتخبة من الشعب اذا كان ملايين العراقيين ما زالوا لايستطيعون الحصول على الماء الصالح للشرب ، ما فائدة الديمقراطية اذا كنت تخرج من المستشفى الحكومي لتبحث عن الدواء في الصيدليات الخاصة ، وعندما تجده يكون في معظم الاحيان منتهي الصلاحية.

الطامةالكبرى ان تجتمع " انعدام الخدمات بانعدام الحريات العامة والخاصة " والخير كل الخير في صناديق الاقتراع !!

ليس هذا الذي اردناه من التغيير ايها السادة الكرام ، لم نكن نريد الخروج من جحيم الدكتاتورية الصدامية لندخل الى جحيم دكتاتوريات مجالس المحافظات المرتبطة أوثق الارتباط بانعدام الخدمات والدليل ان الناس ملّت ويئست فلجئت الى الشارع كحل وحيد لازمتها ومعاناتها ومشكلاتها التي لاعلاقة لمجالس المحافظات بها لامن بعيد ولا من قريب ، لان الديمقراطية وفرت لهم سرقة واضطهاد الآخرين في نفس الوقت الذي وفرت لهم الامتيازات العملاقة التي لم تكن بخيال اي منهم !!

ستقول الناس كلمتها الفصل قريبا بحق الذين يصادرون حريات الناس والذين يسرقون المال العام.

الديمقراطية النموذج الأمثل لبلد متعدد الأعراق والطوائف

الديمقراطية نظام اجتماعي سياسي ينظم العلاقات المجتمعية بين مكونات الشعب المختلفة وسلطاته تكون عبر صيغ تمثيلية لجميع أطياف الشعب المختلفة من خلال عمليات انتخاب يتحكم فيها رأي الناخب وما يقرره بحسب قناعته عبر صناديق الاقتراع في اختيار ممثليه وليس عن طريق التسلط والقوة،. ويكون فيه الدستور المشرع من قبل الشعب هو السائد على الجميع والفيصل في فض النزاعات في المجتمع،دستوريتكفل ببناء دولة مدنية تضمن الحرية والمساواة والعدالة للجميع دون تمييز.

الديمقراطية(demotratia) كلمة أغريقية ترجمتها تعني حكم الشعب ،وكان يعتقد أرسطو بأنها هي حالة يمتلك الأحرار والفقراء ـــوهم الأغلبيةـــزمام السلطة في الدولة،لكنه لم يحدد من هم الاحرارباالضبط ،ومن لم يحق لهم المشاركة في السلطة دون سواهم ،ولماذا همش أطرافاً أخرى من المجتمع وفق نظريته تلك،أنها على ما يبدو الصيغة البدائية لتطبيق الديمقراطيةوالتي أخذت بالتطور والتوسع من خلال ممارستها في بلدان كثيرة ولسنوات طوال وتلافت الاخطاء والنواقص فيها الى ان وصلت الى ماهي عليه في وقتنا الحاضر بصيغ وأنماط أكثر حداثة وتطور،من خلال أشراك جميع منظمات المجتمع المدني في اختيار ممثليهم وكذلك نقابات العمال والفلاحين واتحادات الطلبة والشباب والمرأة، وبغض النظر عن انتماءاتهم القومية والدينية والفكرية.

إذن إن فكرة الديمقراطية ولدت من رحم المجتمعات البدائية وتطورها من مرحلة الى أخرى،وقبل ظهور الأديان السماوية بكثير ،بمعنى آخر أنها ليست تتقاطع مع مفاهيم الأديان السماوية طالما تريد تنظيم العلاقات الاجتماعية،وإعطاء الحريات والسلطة والموارد المادية بحصص متساوية للجميع ،وتنظيم العلاقة بين ممثلي الشعب (الحاكمين)وناخبيهم ،والتداول السلمي للسلطات عبر فترات زمنية يتفق عليها الشعب لتحديد المدة القانونية التي سوف يمثلونهم فيها مرشحيهم، وتقف بالضد من كل فرد يدعي القيادة وليس منتخبا من قبل الشعب ويريد أضفاء الشرعية على نظامه بأسم الديمقراطية أو الدين.تارة يتمسك بها وتارة يخرج عنها،معتبرا ان رجل الدولة العظيم هو الذي يعرف متى يخرج عن التقاليد ومتى يتمسك بها.

هناك افتراضات خاطئة لفهم الديمقراطية،حيث يعتقد الكثيرون بان مساواة أفراد الجنس البشري كلهم مساواة تامة في الحقوق السياسية ستؤدي الى مساواتهم في الوقت نفسه في ممتلكاتهم وأفكارهم وعواطفهم،بما فيهم الإنسان المدني الذي لا يجند نفسه سياسيا ألا عندما تتهدد مصالحه على نحو واضح،وعندها يصبح في كفة المعارضة للنظام الديمقراطي،يبدأ مطالباته بالمساواة والحقوق،وهو لم يساهم أصلا في اختيار ممثليه عن قناعة وإدراك في المجالس المنتخبة .

هنالك في التراث الاشتراكي مفهوم للديمقراطية التي تعني السلطة الشعبية ،وهي حالة تكون فيها مصلحة غالبية السكان فوق كل شئ وتمارس الاغلبية وتسيطر فعليا على هذه المصالح وتهمش بقية المكونات ولو كانت أقلية من خلال عدم تمثيلها في المجالس المنتخبة،عكس النظام الليبرالي الذي يعمل من أجل انتخاب مفتوح لجميع ممثلي الشعب وفق معايير ديمقراطية حقيقية تتمثل في :

١- المشاركة الفعالة في اختيار ممثلي الشعب.

٢ - المساواة في التصويت ،من خلال تسهيل وصول الناخبين الى مراكز الاقتراع في جميع مناطق البلاد..

٣- إفهام الناخب لاختيار ممثله الذي يستطيع أن يقدم خدمة لمصالح المواطنين.

٤ - الرقابة على البرامج ، ،والتي يطرحها المرشحون ،وأفضلية أيهما للمرحلة الراهنة،وأي القضايا التي تتطلب أولا قرارات ملزمة، يكون الشعب فيها مؤهلا لان يقرر ذلك بنفسه،وما هي الشروط التي يفوض فيها الشعب ممثليه في السلطة.

٥ - التعددية الديمقراطية ،والتي تمنح شتى أنماط الحقوق الإنسانية والحريات مما لا يمنحه أي بديل أخر ،وتكمل التعددية نطاقاً واسعاً من الحريات والرقابة لا يمكن اختراقه دون تدمير التعددية نفسها...شريطة أن تكون ،انتخابات حرة وعادلة ،وحق الجميع للترشيح ،وحق الاقتراع الشامل لجميع أطياف ومكونات المجتمع،وحرية التعبير،وتنفيذ ما وعدت به الشعب في برامجها الانتخابية ،عكس الديمقراطية النخبوية التي تقصي وتهمش أطرافا مجتمعية كثيرة وتؤدي بالنهاية الى فرض نوع جديد من الديكتاتورية على المجتمع،كونها تتحكم في مسيرتها أمور عدة كالدين او الطائفة، او المذهب او القومية وهي تكون منحازة الى أيدلوجيتها الفكرية والسياسية أكثر من أنحيازها لمصالح شعبها ..فتبدأ بالالتفات على مقدرات الشعب وعدم تطبيقها للبرامج الانتخابية المعلن عنها في حملاتها الانتخابية و بفرض أيدلوجيتها بالإكراه على المجتمع ،ومن ثم تخرق الدستور وتعمد الى تقييد الحريات العامة التي كفلها الدستور،تحاول أن تستأثر بأموال وخيرات الشعب لأعضاء حزبها على حساب مصالح بقية افراد المجتمع،متخذة من المنصب كمورد رزق لها ومن الديمقراطية وسيلة للوصول الى مبتغاها(السلطة) ،وفي نهاية دورتها الانتخابية تبدأ بعرقلة العملية الانتخابية او رفض نتائجها ،في محاولة للتمسك بمواقعها لفترة أطول لغرض الاستفادة لا الإفادة.

قوى وشخصيات التيار الديمقراطي في النجف الاشرف